ميقاتي في دمشق لاستعادة دفء العلاقات السورية - اللبنانية

لحود : الانتخابات النيابية ستجرى في موعدها الدستوري

■ بيروت/(كونا)

أكد الرئيس اللبناني أميل لحود أمس حرصه على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري في الـ ٢٩ من الشهر الجاري وعلى ان تعكس تمثيلاً حقيقياً للناخبين.

واضاف لحود في بيان صادر عن مكتبه الاعلامي انه "لاجل ذلك كانت موافقتي على مشروع القانون الذي يعتمد القضاء دائرة انتخابية" كانت حكومة رئيس الوزراء السابق عمر كرامي قد ارسلته إلى مجلس النواب ولكنه لم يقر.

واعتبر لحود ان "أي صيغة للانتخابات يجب أن تكون توافقية تراعي الهواجس وتبدد المخاوف وتحقق الانصهار الوطني ولا تفرق بين اللبنانيين".

واكد أن الانتخابات يجب أن تكون محطة لاستكمال المصالحة الوطنية الشاملة التي تحمي وحدة لبنان وتصون أسس وفاقة ولا تستثني أحداً على الاطلاق.

واعرب لحود عن رأيه بأن "الوقت الان ليس لتصفية الحسابات والمزايدات والتشهير والتشكيك إنما هو وقت التماسك والتسامح واحترام الاخر وتعزيز الثقة بالوطن".

وأضاف "كفانا تشكيكاً بعضنا بالبعض الاخر، لأن من يدفع الثمن هو الوطن والمواطن الذي يتطلع الى حقه في ان تتأمن له لقمة العيش والحياة الكريمة" معتبراً ان الاستقرار السياسي والامني هو الباب للهناء الاجتماعي".

من جهة استغرب رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي محاولات البعض النيل من حكومته في مآل إليه مشروع قانون الانتخاب في مجلس النواب معتبراً ان الوقت مازال متاحاً لاقرار قانون جديد.

وقال بيان لميقاتي انه منذ اليوم الأول لتكليفه تشكيل الحكومة "تعهدنا اجراء الانتخابات النيابية في المواعيد الدستورية المحددة والتزمنا بهذا الموقف ايضا في البيان الوزاري الذي تقدمنا به إلى المجلس النيابي".

■ ميقاتي يزور دمشق اليوم

واضاف انه أعلن احترامه "لأي صيغة يرتئيها مجلس النواب لقانون الانتخاب بما فيها درس مشروع القانون المحال من الحكومة السابقة" والذي يعتمد القضاء دائرة انتخابية.

وأوضح أن حكومته تقدمت باقتراح تشكيل لجنة نيابية حكومية مشتركة تضم الموالين والمعارضين بهدف الاسراع في وضع قانون انتخابي جديد في مهلة ١٠ أيام موضحا أن الاقتراح قوبل برفض من قبل البعض.

وأشار ميقاتي: كررنا دعوتنا المجلس النيابي إلى درس مشروع القانون الذي يعتمد القضاء دائرة انتخابية أو أي اقتراح قانون آخر وشددنا على أنه في حال عدم التوصل إلى أي قانون جديد فإننا سنضطر مكرهين إلى العمل بمقتضى القانون النافذ ودعوة الهيئات الناخبة فورا على أساس احترامنا للمهلة الدستورية وعدم الوقوع في الفراغ.

وقال: اقتراح تقصير المهل الدستوري لدعوة الهيئات الناخبة الى ١٥ يوما فرصة إضافية سعيا للتوصل إلى حل يرضي جميع الاطراف وفي جلسة اللجان النيابية الأخيرة تمثلت حكومتنا بوزيري العدل والداخلية لكن الجلسة انتهت من دون أي نتيجة.

ورأى أن: ما هو ثابت في عمل حكومتنا هو إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها الدستورية ولا يزال الوقت متاحاً لأن يقر مجلس النواب الصيغة التي يرتئيها لقانون الانتخابات الجديد، لكننا في مطلق الاحوال لن نسجل على انفسنا وعلى حكومتنا الاخلال بما تعهدنا به ولدنا ثقة مجلس النواب على أساسه وهو إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها الدستورية بنزاهة وتجرد وشفافية وليتحمل كل طرف مسؤوليته.

من جهة أخرى يبدأ رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي اليوم زيارة هي الاولى له للعاصمة السورية دمشق منذ تشكيله الحكومة اللبنانية الشهر الماضي وسط اهتمام الفعاليات السورية بانها ستكسر الجمود الذي احاط بالعلاقات بين البلدين في الآونة الأخيرة.

وتعد زيارة ميقاتي إلى دمشق الاولى لمسؤول حكومي لبناني بعد ان انهت سوريا انسحاب قواتها المسلحة واجهزتها الاستخباراتية المتمركزة في لبنان منذ ٢٩ عاما على وجودها في السادس والعشرين من شهر ابريل الماضي حيث عبر آخر جندي سوري نقطة حدود جديدة يابوس إلى داخل الأراضي السورية.

وستتركز محادثات ميقاتي مع الرئيس السوري بشار الاسد ونظيره محمد ناجي عطري حول الوضع في لبنان من مختلف جوانبه بعد تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة وانسحاب القوات السورية من لبنان والإعلان عن تحديد موعد لإجراء الانتخابات النيابية هناك والتشاور حول القضايا الثنائية والسبل الكفيلة لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدين.

كما ستتناول المحادثات مهمة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقق من انسحاب القوات السورية من لبنان.

وتتطلع الفعاليات السورية السياسية والتجارية الى أهمية زيارة ميقاتي من حيث استمرار التنسيق والتشاور بين البلدين حول مختلف القضايا الراهنة في المنطقة وتداعيات قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ الخاص بسحب القوات السورية من لبنان ونزع أسلحة حزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية في لبنان والتي تقول سوريا أنها نفذت كل ما يتعلق بها من بنود هذا القرار.

ويربط المحللون السياسيون بين زيارة رئيس وزراء الأردن عدنان بدران إلى العاصمة السورية أمس كاول محطة عربية يزورها منذ تشكيل الحكومة وزيارة ميقاتي موضحين أن أولى دلالات زيارة بدران وميقاتي تؤكد أن البلدان الثلاث تشكل بالنسبة لبعضها بعضا امتداداً طبيعيا جغرافيا وتاريخيا وكذلك عمقا استراتيجيا في إطار العمق الاستراتيجي العربي ككل.

ويشير هؤلاء المحللون إلى أن الظروف الراهنة الآن تستوجب مثل هذا التنسيق العربي سواء على الصعيد الثنائي أو الجماعي العربي وأعادوا إلى الأذهان اجتماع دول الجوار العراقي الذي عقد قبل أيام في تركيا والمشاركة العربية الواسعة مؤكدين أن الأهداف فيه التقت وتقاطعت عند هدف واحد هو أمن واستقرار المنطقة وهذا ما تسعى إليه الدول العربية وفي مقدمتها سوريا والأردن ولبنان.

البشير: اتفاقية سلام الجنوب تشكل اطاراً عاماً لحل مشاكل السودان

■ الخرطوم/(كونا)

اكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير أمس ان اتفاقية السلام الشامل التي وقعتها حكومته مع الحركة الشعبية لانهاء حرب الجنوب تشكل اطاراً عاماً لحل مشاكل البلاد وأولها دارفور حلا جذريا يعطي كل ذي حق حقه.

وعبر الرئيس البشير في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية للدورة الأخيرة للبرلمان السوداني عن تطلعه للتوقيع على اتفاق ينهي ازمة دارفور ويجمع أبناء الوطن على مائدة واحدة.

وقال البشير: ان الفترة الماضية شهدت معالجات عديدة لاحتواء الاوضاع في دارفور تجلى نجاحها في العودة الطوعية للنازحين واللاجئين والسيطرة الواضحة على الاوضاع الصحية بجانب التحسن الملحوظ في الاوضاع السياسية.

وعزا البشير التأرجح في انعقاد المفاوضات لما وصفه بالاشارات السالبة التي أعطاها مجلس الامن الدولي للمتمردين عبر قراراته الاخيرة بشأن دارفور.

وأكد الرئيس السوداني ان بلاده تمر بمرحلة دقيقة وخطيرة غير أنه اكد ثقته في قدرة شعبه على تجاوزها بسلام وقال في هذا الخصوص: أن المخاض العسير الذي تمر به بلاده سيسفر عن ميلاد جديد يشارك فيه كل أبناء الوطن.

وجدد البشير الدعوة لكافة الاحزاب والقوى السياسية للمشاركة في اعمال مفوضية اعداد الدستور الانتقالي معربا عن ثقته في ان المفوضية ستنجز عملها في اسرع وقت ممكن لايتجاوز الموعد المحدد في نصوص الاتفاقية توطئة لاعلان الحكومة الجديدة في التاسع من يوليو المقبل.

واكد البشير ان علاقات بلاده الخارجية تشهد نموا وازدهاراً على كل المستويات مشيراً الى ان الخرطوم ستستضيف خلال العام المقبل ثلاث قمم هامة هي قمة الاتحاد الافريقي والقمة العربية والقمة الافريقية الباسيفيكية.

مبارك يحث المصريين على مواجهة الارهاب

■ القاهرة/

دعا الرئيس المصري حسني مبارك أمس الى العمل يدا بيد شعبا وحكومة لمكافحة الارهاب الذي ضرب البلاد مجدداً.

وقال مبارك: يتعين علينا ان نعمل يدا بيد شعبا وحكومة من أجل الدفاع عن استقرار هذا البلد الآمن في مواجهة عناصر الارهاب والتطرف المتربصة به.

واعتبر هذا الكفاح ضرورياً للارتقاء الى مستوى ما يطمح اليه من زيادة فرص العمل للشباب المصري ورفع مستوى الدخل والمعيشة للاسرة المصرية وما تبذل من جهود من أجل تحقيق ذلك.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس المصري أمس بمناسبة عيد العمال العالمي.

وتعرضت العاصمة المصرية السبت لاعتداءين أسفر عن مقتل منفذيهما الثلاثة وجرح ثمانية أشخاص اربعة منهم أجانب.

وقبل ثلاثة اسابيع استهدف اعتداء آخر في العاصمة المصرية مجموعة من السياح الاجانب أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص هم فرنسيان وأمريكي.

بلا حدود

إسرائيل دعم أمريكي.. تنازل عربي!!

■ الوضع في الشرق الأوسط في حال "خلل" و"اختلال" هذا واقع ملموس ومكشوف للعيان.. ولمجرد الاستدلال يمكن التوقف أمام ما آلت إليه الأمور منذ إعلان "تفاهمات" شرم الشيخ والتي تمضي في مفارقات وتناقضات ما بين ما يقال وما يجري من أعمال إذ هي على أي حال شهدت حالة اختزال لتعود الأمور الى مؤشرات بأسوأ مما كان عليه الحال حتى عشية ذلك الاتفاق.. ولمجرد أخذ ما ذكرته صحيفة "الأهرام العربي" من أن هناك سعياً مصرياً حالياً لانقاذ تفاهمات شرم الشيخ بعد المراوغات "الاسرائيلية" وتأجيل الانسحاب من قطاع غزة والاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية والتراجع عن المطلب "الاسرائيلي" بنشر ٧٥٠ جندياً مصرياً من حرس الحدود على ممر صلاح الدين يأتي التساؤل ترى الى ماذا تعود فعلاً هذه الحالة التي تبدو كما لو أنها غير قابلة للاستبدال؟.

بالطبع ثمة اسباب عديدة أدت الى ما آلت إليه منطقة الشرق الأوسط ومن حيث الأساس لم يكن التبني الاستعماري البريطاني لوجود الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية جاء دونما استهداف أساسي لإحداث "خلل" و"اختلال" متعدد ومتفاوت الأبعاد وعربياً بما ينسجم وأهداف الصهيونية والاستعمار.

بيد أنه من المناسب هنا التوقف أمام ما صار شائعاً من اعتقاد أن الأمر يعود بالأساس إلى طبيعة السياسة الأمريكية المزدوجة القائمة على دعم الكيان الصهيوني من جهة والضغط والابتزاز وتسويق الأضاليل والخدع والأوهام تجاه العرب لحملهم على القبول بالأمر الواقع والقائم على العدوان والاحتلال والاستيطان الصهيوني.

الواقع أن نظرة أو اعتقاداً كهذا يكون صائباً في حال التعامل مع الولايات المتحدة كطرف مستقل ومحايد إزاء ما يجري من صراع.. لكن والأمر واضح وقائم على أن الدعم الأمريكي المفتوح لإسرائيل مكنها من اتباع سياساتها العدوانية والمناهضة لقضايا الحل العادل والسلام الدائم فإنه لا أساس لهذا الاعتقاد.

وبمعنى آخر إن إشكالية "الخلل" و"الاختلال" إذا كانت قامت على التبني الاستعماري البريطاني واستمرت جراء الدعم والحماية الأمريكية للكيان الصهيوني فإنها من حيث الأساس ما كان لها أن تصل إلى ما وصلت إليه من تجليات وهي على الأقل بدت واضحة منذ عدة أيام حين ذكر أن رفض إسرائيل جرى لطلب أمريكي يتعلق بتسليح ضباط الشرطة الفلسطينية.. وفي إقران لهذا "الرفض" الذي يحتمل جدياً أن يكون خداعاً أمريكيا وهو بالأساس مرفوض لأكثر من اعتبار وفي الأهم من يقرر مثل هذه المسألة وغيرها من قضايا المصير الفلسطيني؟ وماذا يعني هكذا موقف أمريكي من الطلب إذا ما أخذ على ما يتردد أمريكياً عن الدولة الفلسطينية .. نقول إقران ذلك بما كان من اشتراط سحب أسلحة المقاومة الفلسطينية.

نعم وبألف المليان لم تبلغ "إسرائيل" هذا المستوى من "الرفض" لولا الدعم الأمريكي لكن المسألة هنا لايجب أخذها على أساس "تمرد" أو انقلاب السحر على الساحر لأن الأقرب لما حدث جاء على اتفاق "نحن نطالب.. وانتم ارفضوا" وهذا أمر بذاته لايقيم وزناً لما يمكن أن يكون له لدى آخرين اعتبار.. بل يفترض أخذه على أبعاد الدور الإسرائيلي في المنطقة وهو على أي حال صار واضحاً بامتلاك القرار.

غير أن المسألة الأساسية في هذه اللعبة والتي وصلت هذا الحد من الاشتراط الإسرائيلي الذي يقوم على فرض إرادة الاحتلال تعود إلى التعاطي العربي وهو على أي حال كان من البعض جاء في هرولة من التنازلات .. التنازل عن مواجهة العدوان والاحتلال والاستيطان، والتنازل عن المقاطعة، والتنازل عن دعم المقاومة والانتفاضة الفلسطينية.. والتنازل عن شأن العرب وشؤونهم .. وفي الإجمال إذا ما أخذنا مجريات الأحداث فإن "الخلل" القائم يعود إلى هذا "الانسجام" و"التناغم" ما بين الدعم الأمريكي والتنازل العربي أما إلى أين سيفضي فهذا ليس رهنا لابرفض أو شروط أو قرار.

هاشم عبدالعزيز

وصفت تصريحات موفاز بأنها تراجع إلى الوراء :

السلطة الفلسطينية تنتقد مماطلة إسرائيل في تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ

■ القدس المحتلة/غزة/وكالات الانباء/ انتقدت السلطة الفلسطينية بشدة أمس تصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز بأن اسرائيل لن تنقل للسلطة مزيدا من السيطرة الأمنية حتى تقوم هذه السلطة بنزع اسلحة مسلحين مطلوبين ووصفتها بانها تهدف إلى التنصل من تفاهمات قمة شرم الشيخ.

وقالت وزارة الداخلية الفلسطينية في بيان صحافي تلقت فرانس برس نسخة منه: ان تصريحات وزير الجيش الاسرائيلي شاؤول موفاز برفض اسرائيل نقل المسؤولية الأمنية في مدن الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية تهدف إلى تنصل اسرائيل من تفاهمات قمة شرم الشيخ بالاعتماد على سياسة التضليل وتزييف الحقائق وتأتي في سياق التلكؤ والمماطلة.

وأشار البيان الى أن السلطة نفذت تعهداتها في قضية المطاردين وضبط أسلحتهم دون أن تحدث أي مخالفة لما تم الاتفاق عليه إلا أن الطرف الاسرائيلي لم ينفذ أيا من التزاماته.

وأكد البيان أن هذه المواقف المرتبطة بتراجع اسرائيلي عن الوفاء بما تم الاتفاق عليه تنعكس سلبا على الجهود المبذولة للتقدم نحو السلام.

وكان موفاز قد أعلن أن اسرائيل لن تنقل للسلطة الفلسطينية مزيدا من السيطرة الأمنية حتى يقوم الفلسطينيون بنزع أسلحة مسلحين مطلوبين لدى إسرائيل.

وصرح موفاز للاذاعة الاسرائيلية العامة: لن تجرى أي عملية جديدة لنقل السيطرة طالما لم تعالج السلطة الفلسطينية مسالة المطلوبين والذين لم تنزع أسلحتهم.

وقد وافقت اسرائيل من حيث المبدأ على تسليم المسؤوليات الأمنية في خمس من مدن الضفة الغربية الى الفلسطينيين في القمة التي عقدت بين رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون والرئيس الفلسطيني محمود عباس في فبراير الماضي إلا أن عملية نقل السيطرة الأمنية لم تتم حتى الآن إلا في اثنتين من مدن الضفة الغربية وهما اريحا وطولكرم مما دفع الفلسطينيين الى القول أن اسرائيل تتخلى عن الالتزامات التي قطعتها في القمة.

وتعتبر تصريحات موفاز مؤشرا آخرا على تدهور العلاقات بين الحكومتين الفلسطينية والاسرائيلية.

وأبلغ شارون شخصيتين سياسيتين امريكيتين بارزتين وهما زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ بيل فيرست والمرشح السابق لمنصب نائب الرئيس جو ليبرمان بأن عباس قد اتخذ بالفعل خطوات لإقناع الجماعات المسلحة بالتوقف عن شن هجمات ضد إسرائيل

ومن غزة قام منسق اللجنة الرباعية للاشراف على عملية الانسحاب الاسرائيلي من غزة رئيس البنك الدولي المنتهية ولايته جيمس ولفنسون برفقة وزير الشؤون المدنية الفلسطيني بزيارة تفقدية الى معبر المنطار شرق غزة واطلع على سير العمل في جانبي المعبر الفلسطيني والاسرائيلي.

وقال محمد دحلان وزير الشؤون الأمنية الفلسطيني للصحافيين: نأمل أن يساعد ولفنسون في تسهيل حياة الفلسطينيين من خلال اتصالاته بالجانب الاسرائيلي.

وأضاف دحلان وهو مكلف متابعة ملف الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة أن ولفنسون أثر أن يحضر الى هنا ليرى حجم المعاناة ونأمل أن نستمر في دفع العملية لتسهيل حياة الفلسطينيين في التجارة.

واتهم جهات اسرائيلية لم يسمها بالسرقة في الجانب الاسرائيلي من المعبر الخاص بنقل البضائع والمنتوجات بين اسرائيل وقطاع غزة، وقال أن هناك عمليات سرقة منظمة من قبل بعض الاجهزة في الجانب الاسرائيلي التي تريد أن يستمر هذا الوضع إلى الأبد.

وفي رده على سؤال حول قرار الحكومة الاسرائيلية بحث امكانيات إبقاء أو هدم المنشآت والبيوت داخل المستوطنات التي ستخليها اسرائيل في قطاع غزة قال دحلان: هذا قرار اسرائيلي لا علاقة لنا به اسرائيل قررت من جانب واحد الانسحاب من قطاع غزة ونحن بناء على طلب من المجتمع الدولي وافقنا على التنسيق لاستلام هذه المناطق وإدارتها لصالح الشعب الفلسطيني.

وكانت اللجنة الوزارية الاسرائيلية المكلفة بالبت في مصير منازل المستوطنات بقطاع غزة قد أرجأت إعلان قرارها من أجل مزيد من المشاورات التمهيدية قبل اجتماع الحكومة الأسبوع المقبل.

وأفادت الاذاعة العبرية أن قرار الهدم أم الترك سيتخذ من قبل الحكومة في وقت لاحق هذا الأسبوع وتلقى هذه القضية خلافا بين من يرى بهدم المنازل لوزير المالية بنيامين نتانياهو فيما يرى مسؤولون أمنيون كبار عدم هدمها.

بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات:

رئاسة إقليم كردستان تحول دون اجتماع البرلمان الكردي الجديد

أصبح الاتفاق على الصيغة النهائية لآلية انتخاب رئيس إقليم كردستان العراق بين الحزبين الرئيسيين في شمال العراق عقبة تحول دون عقد أول جلسة للمجلس الوطني الكردستاني البرلمان بعد ثلاثة اشهر من الانتخابات.

وأكد محمود عثمان السياسي الكردي وعضو الجمعية الوطنية العراقية لوكالة فرانس برس وجود خلافات بين الحزبين الكرديين تحول دون عقد الجلسة الأولى للمجلس الوطني الجديد لكردستان العراق المؤلف من ١١١ نائبا والذي يهيمن عليه الحزبان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني بعد أن تأجل انعقاده مرتين الشهر الماضي.

وأوضح عثمان وجود اتفاق بين الحزبين الكرديين يعود الى ما قبل خمسة اشهر حول الأمور الاساسية وعندما جاؤوا الى التفاصيل ظهرت بعض الخلافات في وجهات النظر حول قانون رئاسة الاقليم.

وأضاف: إن الخلافات بين الحزبين تتركز خصوصا حول مدة رئاسة الاقليم وصلاحيات رئيس الاقليم.

وقال: ان بارزاني لا يقبل أن يكون شيئا رمزيا فقط وإنما يريد أن يكون هناك صلاحيات حتى يستطيع أن يعمل ويقوم بواجباته كما يجب وهو لا يريد صلاحيات مطلقة بل يريد صلاحيات حسب القانون.

ويرى عثمان الذي يعد من أبرز القادة السياسيين الاكراد الذين واكبوا زعيم ومؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الراحل الملا مصطفى بارزاني والد مسعود بارزاني في مسيرته النضالية أن هذه الخلافات تتركز حول مدة رئاسة الاقليم وكيفية قيادة القوات المسلحة للبشمركة القوات المسلحة الكردية.

ويدعو الحزب الوطني الكردستاني أن تكون رئاسة الاقليم لمدة أربع سنوات فيما يرى الاتحاد الوطني الكردستاني أن الرئاسة يجب أن تكون حتى إجراء الانتخابات العراقية القادمة.

ومن جانبه يرى سعدي أحمد بيرة القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يسيطر على محافظة السليمانية ٣٢٠ كلم شمال شرق بغداد ان مشروع القانون الذي نصدره بخصوص رئيس الاقليم يجب أن يتناسب مع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

وقال يجب إجراء انتخاب رئيس الاقليم مرة أخرى مع إجراء الانتخابات العراقية العامة في نهاية العام الجاري كما هو مقرر في قانون إدارة الدولة في العراق.

ويعتقد بيره ان المشروع الذي قدمه حزب بارزاني والذي ينص على رئاسة الاقليم لمدة أربع سنوات سيكون نقطة خلاف ويتعارض مع قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية.

وحذر عثمان مستقل من تفاقم هذه المشكلة، وقال: إذا لم تحل هذه المشكلة فإن الأمور ستتعقد وهي بالتأكيد ليست في مصلحة الشعب الكردي.

وأكد وجود بعض المقترحات التي يتم تداولها من قبل الحزبين الكرديين حاليا بهدف الوصول الى اتفاق في القريب العاجل.

وشارك الحزبان الكرديان الرئاسيان في الانتخابات في إطار لائحة واحدة وهما يسعيان بهذا الى التأكيد على الطابع الفدرالي للحكم في العراق في الدستور الذي ستعمل على وضعه الجمعية الوطنية العراقية.